

المنصوب على المرفوع حطال مرتبة عن مرتبة الاصل  
 ولو قدم يلزم المساوات بينهما الا ان يكون ظرفا يجوز تقديمه  
 عليه او معرفة نحو قوله تعالى ان الينا اياهم ويجب لو ذكره  
 نحو ان في الدار رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان  
 لسبحا وذلك لتوسم فيه ما لا يتوسعوا في غيره لما مر  
 والسابع خبر لا نفى الجلس اي لنفى الجرح عنه وهو ما استند  
 الى اسمه بالمر يتعوض له للقبية مما سبق كما سبق وحكمه  
 ايضا كخبر المتباد كما ذكرنا في باب ان لانها من نواسمها  
 لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لاندضعف عملا لان الحمل  
 على ان كما مر وكثيرا فر لو عام او يجب في بنى نعيم ان ذلك  
 عليه فينبغي ان يتعوض لذلك ولا يزم فافهم نحو الاعلام  
 رجل جالس عندنا والثامن من التسعة السبع ما ولا المنهين  
 هليليين وهو ما استند اليه يلزم المر يتعوض له لما مر ايضا  
 وحكمه تحكيم المتباد لما مر والتاسع المضارع الخالي عن  
 النواصب والحوادث وما الدال على احدها فنصوب  
 او يجوز وما مر نحو يضرب ويضربان الاول مثال لما كان  
 رفعه بالحركة والثاني لما كان بالحرف واما المنصوب  
 فتلاثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل  
 وسبعة ملحقة بها واحد منها المضارع المنصوب الاول  
 منها المفعول المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول  
 على كل فرع منه من غير تقييد ويجوز اوع مجازي المفاعيل  
 الباقية فانه يكون عاملا بمعنى مجازي غيره فانه من  
 متعلقات المفاعيل وهو اسم ما اي معنى انما ذكر الاسم  
 فيروني

مطلب لا لفظ الجنس

مطلب اسم او لا  
المنتهين بليس

مطلب المضارع الخالي  
عن النواصب والحوادث

مطلب المنصوب

فيه وفيه امثاله لان ما فعله الفاعل الذي هو العنبر  
 والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة  
 عن اللفظ لا يحتمل ان تكلف تمديد يضاف اي فعل  
 مدلوله او ارتكاب الملحمة من وصف اللفظ بصفة  
 معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم الاول  
 فاعله فاعل عامل اي قام به بحيث يصح استناده اليه لمؤثر  
 فيه او لا فلا ينتقض بمثل مات موتا ان فيه القيام  
 لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عتد في  
 الاصطاح ان يرد به القيام بلا قرينة متكلف للملايين  
 معاني الحد المحدود باعتبار معنى اللغوي ولم يشترط كون  
 الفاعل مذكورا كما في العامل مثلا ينتقض بما عامله  
 مصدر محذوف العقل او مبني للمفعول كما يجنبني قربك  
 ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا  
 عارضا المفعول ان المصدر لم يوضع الالما هو صفة  
 الفاعل وهو داخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه ان ما فعله  
 فاعله عامل مذكورا وان لم يذكر الفاعل سواء اريد  
 بالفعل معناه الظاهر او القام به اذ وضع المجهول نسبة  
 الوقوع الى المفعول بالنسبة القيام على ما حققه القائل  
 عصام وقال يصدق على مثل موتا في المثال المذكور مما  
 فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر  
 اذا مراد بالفاعل المعنوي لا الاصطاحي فلا حاجة الى الضرب  
 عن الظن واقول نعم لكن الظاهر المتبادر يكون ذلك الفاعل  
 مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلا بد من

